ISSN: 2957 - 8108

مجلة بحوث

جامعة حلب في المناطق المحررة

المجلد الثالث ـ العدد الأول

الجزء الثاني

07 / 09 / 1445 هـ - 17 / 03 / 2024 م

علميّة - ربعيّة - محكّمة

تصدر عن

جامعة حلب في المناطق المحرّرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

د. جلال الدين خانجي　　أ.د زكريا ظلام　　أ.د عبد الكريم بكار

أ. د إبراهيم أحمد الديبو　　أ.د. أسامة اختيار　　د. أسامة القاضي

د. يحيى عبد الرحيم

هيئة تحرير مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

رئيس هيئة التحرير: أ.د أحمد بكار

نائب رئيس هيئة التحرير: أ.د. عماد برق

أعضاء هيئة تحرير البحوث التطبيقية	أعضاء هيئة تحرير البحوث الإنسانية والاجتماعية
أ.د. عبد العزيز الدغيم	أ.د عبد القادر الشيخ
أ.د ياسين خليفة	د. جهاد حجازي
أ.د. جواد أبو حطب	د. ضياء الدين القالش
أ.د. عبد الله حمادة	د. سهام عبد العزيز
أ.د. محمد نهاد كردية	د. ماجد عليوي
د. ياسر اليوسف	د. أحمد العمر
د. كمال بكور	د. محمد الحمادي
د. مازن السعود	د. عدنان مامو
د. عمر طوقاج	د. عامر المصطفى
د. محمد المجبل	د. أحمد أسامة نجار
د. مالك السليمان	
د. عبد القادر غزال	
د. مرهف العبد الله	

أمين المجلة: هاني الحافظ

مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

مجلّة علميّة محكّمة فصليّة، تصدر باللغة العربية، تختص بنشر البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات، تتوفر فيها شروط البحث العلمي في الإحاطة والاستقصاء ومنهج البحث العلمي وخطواته، وذلك على صعيدي العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية.

رؤية المجلة:

تتطلع المجلة إلى الريادة والتميز في نشر الأبحاث العلميّة.

رسالة المجلة:

الإسهام الفعّال في خدمة المجتمع من خلال نشر البحوث العلميّة المحكّمة وفق المعايير العلمية العالمية.

أهداف المجلة:

- نشر العلم والمعرفة في مختلف التخصصات العلميّة.
- توطيد الشراكات العلمية والفكرية بين جامعة حلب في المناطق المحررة ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي.
- أن تكون المجلة مرجعاً علمياً للباحثين في مختلف العلوم.

الرقم المعياري الدولي للمجلة ISSN: 2957-8108

الموقع الإلكتروني للمجلة: www.journal.uoaleppo.net **البريد الإلكتروني:** journal@uoaleppo.net

معايير النشر في المجلة:

١- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات العلميّة باللغة العربية.

٢- تنشر المجلة البحوث التي تتوفر فيها الأصالة والابتكار، واتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب.

٣- تشترط المجلة أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور أو مقدم لأي مجلة أخرى أو موقع آخر.

٤- يترجم عنوان البحث واسم الباحث والمشاركين أو المشرفين إن وجدوا إلى اللغتين التركية والإنكليزية.

٥- يرفق بالبحث ملخص عنه باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والتركية على ألا يتجاوز ٢٠٠-٢٥٠ كلمة، وبخمس كلمات مفتاحية مترجمة.

٦- يلتزم الباحث بتوثيق المراجع والمصادر وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكية (**APA7**).

٧- يلتزم الباحث بألّا يزيد البحث على ٢٠ صفحة.

٨-ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين، ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة العلمية في تقييم الأبحاث، ويتم هذا بطريقة سرية، ويعرض البحث على محكّم ثالث في حال رفضه أحد المحكّمين.

٩- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة خلال ١٥ يوماً.

١٠- يبلغ الباحث بقبول النشر أو الاعتذار عنه، ولا يعاد البحث إلى صاحبه إذا لم يقبل، ولا تقدم أسباب رفضه إلى الباحث.

١١- يحصل الباحث على وثيقة نشر تؤكد قبول بحثه للنشر بعد موافقة المحكمين عليه.

١٢- تعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة، ولا تكون هيئة تحرير المجلة مسؤولة عنها.

جدول المحتوى

"مدى مساهمة التّشريعات والقوانين في التّشجيع على الاستثمار "دراسة ميدانيّة في مناطق شمال غرب سورية".....٩

أ. ظافر دعبول د. محمد نادر العثمان أ.د عبد العزيز الدغيم

محددات الاستثمار في المدن الصناعية دراسة ميدانية في مدينة الراعي الصناعية.....٣٩

أ. محمد عبد الحي قوجة د. عبد الحكيم المصري

إمكانية إحداث الصناديق الاستثمارية في ظل واقع الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين في الشمال السوري ٧١

أ. محمد علي حلاق أ.د. عبد الله حمادة

التنظيم القانوني للمدن الصناعية في المناطق المحررة شمال حلب ١٠٥

أ. محمد حربلية أ. نورس العبد الله د. أحمد قربي

أثر توطين الصناعة على تحسين كفاءة أداء سلسلة التوريد في المنشآت الصناعية المواطنة في الشمال السوري، المدن الصناعية ١٤٩

أ. حسن ويس القش

تحليل البيئة الاستثمارية في المناطق المحررة باستخدام تحليل SWOT ١٩١

أ. أحمد عبيد د. عبد الحكيم المصري

تحليل الجدوى المالية للمشاريع التنموية الوقفية ٢٢٣

أ. عبد الصمد دلول

دور المنظمات غير الربحية في تأمين التمويل لتعزيز البيئة الاستثمارية في الشمال السوري: دراسة حالة منظمة تكافل الشام ٢٥١

أ. كفاح الموسى الفرملي أ. عبد الخالق حلّي د. محمد نادر العثمان

دور مراكز الخبرة في صناعة القرار الاستثماري دراسة حالة.....٢٨٣

د. راسم ايبش

التجارة الإلكترونية في الشمال السوري: واقع وتحديات ٣٠٧

د. محمد نادر العثمان د. ياسر راشد الحسين

قياس مخاطر الاستثمار الزراعي في الشمال السوري.....٣٢٩

د. سليم فيصل النابلسي

دور مراكز الخبرة في صناعة القرار الاستثماري

دراسة حالة

إعداد:

د. راسم ايبش

ملخص البحث:

يعدّ الاستثمار أهم ملامح التعافي الصحيح للاقتصاد، وخاصة بعد الأزمات والحروب، وتعدّ عملية صناعة القرار الاستثماري من أهم وأصعب المراحل التي تواجه أي مستثمر يرغب بالاستثمار في أي قطاع اقتصادي، وذلك لما ترافق عملية صناعة القرار من صعوبات وتحديات تعيق عملية الصناعة لهذا القرار أو تقلل من جودة مخرجات القرار الاستثماري.

وكلما كانت الظروف المرافقة لعملية صناعة القرار الاستثماري صعبة والبيئة الاستثمارية متقلبة نتيجة البيئة العامة للاستثمار، او كما هو الحال في دول النزاعات والحروب، يمكن القول: بأن صناعة القرار الاستثماري محفوفة بالمخاطر، ومن الصعب إجراؤها من قبل المستثمر بشكل فردي، وهو يحتاج الى المساعدة المتخصصة بعملية صناعة القرار حتى يصل بالنتيجة إلى الهدف المرجو من الاستثمار ويحقق مطالب التنمية المستدامة للاستمارات وتحقيق الربحية.

ومن المعروف بأن المحرك الأساسي، وصاحب الدور القيادي في عملية صناعة القرار الاستثماري هي مراكز الخبرة التي تقدم خدماتها الاستشارية للمستثمر بشكل تجعله يقدم على الاستثمار الذي يكون ناجحاً ومحققاً لطموحاته ومتطلبات السوق الاجتماعي للبلد.

وبعد سنوات من الحرب والدمار والتهجير والتغيير الديمغرافي للسكان الذي لحق مناطق شمال غرب سورية يمكن القول بأن هذه المناطق تعدّ أرضية خصبة لتقبل الاستثمارات، كونها تحمل جميع متطلبات الاستثمار، ولكنها بنفس الوقت تعاني كثيراً من المحددات والمعوقات، التي تحد من نجاح الاستثمارات فيها، وهذا ما يدفع أي مستثمر أو رائد أعمال يرغب في افتتاح مشروعه الجديد إلى الدراسة الفعلية والحقيقية لكل خطوة من خطوات القرار الاستثماري، ولعدم وجود المعرفة الكاملة لدى أغلب المستثمرين في هذه المنطقة، ظهرت الحاجة الحقيقة لمراكز الخبرة كمحدد أساسي للخريطة الاستثمارية في المنطقة ولكل رائد أعمال يبحث عن فكرة استثمارية.

ويمكن أن نقول: إن هذه المراكز قد تكون النواة الأساسية لتحقيق ما يسمى بحاضنات الأعمال، وهي عوامل جذب للاستثمارات كونها أدوات حقيقية وتستطيع أن تقدم المعلومات بكل دقة وشفافية وصدق.

يمكن القول أيضاً: إن مشكلة البحث في ضبابية البيئة الاستثمارية في مناطق شمال غرب سورية، وصعوبة القرار الاستثماري من جهة، ولحاجة سوق العمل والاستثمار في المنطقة إلى العديد من الاستثمارات التي تغطي كافة مناطق شمال غرب سورية من جهة أخرى.

وأيضاً في قلة مراكز الخبرة فيها ولحاجات كثيرٍ من المستثمرين إلى تقديم المشورة حول أي مشروع يتم افتتاحه في المنطقة، وبالتالي يمكن أن نقول: إن مشكلة البحث تكمن في معرفة الدور الذي تلعبه مراكز الخبرة في إنجاح عملية صناعة القرار الاستثماري.

يقوم منهج البحث والدراسة اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى نتائج وتوصيات تساعد في حل مشكلة البحث وتقديم مقترحات تفيد في تنمية الاستثمارات في مناطق شمال غرب سورية.

كلمات مفتاحية: مراكز خبرة – صناعة القرار – الاستثمار – ريادة الأعمال – حاضنات الأعمال – صناعة القرار الاستثماري.

The Role of Expertise Centers in Investment Decision-Making

a Case Study

prepared by:
Dr. Rasem Ibesh

Abstract:

It is known that the main driver and leading role in the investment decision-making process are the expertise centers that provide advisory services to the investor in a way that makes him make an investment that is successful and fulfills his ambitions and the requirements of the country's social market.

After years of war, destruction, displacement, and demographic change in the population that befell the northwestern regions of Syria, it can be said that these areas are considered fertile ground for accepting investments, as they carry all investment requirements, but at the same time they suffer from many determinants and obstacles that limit the success of investments in them, and this is what motivates any investor. Or a business entrepreneur who wants to start his new project must actually and truly study every step of the investment decision, and due to the lack of complete knowledge among most investors in this region, the real need for centers of expertise has emerged as a basic determinant of the investment map in the region and for every entrepreneur looking for an investment idea, and it can We can say that these centers may be the basic nucleus for achieving what are called business incubators, and they are factors that attract investments because they are real tools and can provide information with complete accuracy, transparency and honesty.

Research problem:

The problem of the research lies in the ambiguity of the investment environment in the regions of northwestern Syria and the difficulty of investment decisions, on the one hand, and the need of the labor and investment market in the region for many investments that cover all regions of northwestern Syria, on the other hand.

Also, due to the lack of expertise centers there and the needs of many investors to provide advice on any project that is opened in the region, therefore we can say that the research problem lies in knowing the role that expertise centers play in the success of the investment decision-making process.

Keywords: Expertise centers - decision making - investment - entrepreneurship - business incubators - investment decision making.

Uzmanlık merkezlerinin yatırım kararı almadaki rolü
Vaka Analizi

Hazırlayanlar:
Dr. Rasim İbiş

Araştırma Özeti:
Yatırım, özellikle krizler ve savaşlar sonrasında ekonominin doğru şekilde toparlanmasının en önemli özelliği olarak kabul ediliyor. Yatırım karar verme süreci, herhangi bir ekonomik sektöre yatırım yapmak isteyen her yatırımcının karşılaştığı en önemli ve zor aşamalardan biri olarak kabul edilmektedir. Bunun nedeni, karar verme sürecine, karar verme sürecini engelleyen veya yatırım kararı sonuçlarının kalitesini düşüren zorlukların eşlik etmesidir.

Yatırım kararı alma sürecine eşlik eden koşullar zor olduğunda ve genel yatırım ortamının bir sonucu olarak yatırım ortamı değişken olduğunda veya çatışma ve savaş ülkelerinde olduğu gibi, yatırım kararı vermenin risklerle dolu olduğu ve yatırımcı tarafından bireysel olarak üstlenilmesinin zor olduğu söylenebilir, nihayetinde arzu edilen yatırım hedefine ulaşmak ve sürdürülebilir yatırım gelişimi ve kârlılık taleplerine ulaşmak için karar verme sürecinde özel yardıma ihtiyacı vardır
Yatırım karar alma sürecindeki ana itici ve yönlendirici rolün, yatırımcıya başarılı, hırslarını ve ülkenin sosyal pazar gereksinimlerine uygun bir yatırım yapmasını sağlayacak şekilde danışmanlık hizmeti veren uzmanlık merkezleri olduğu bilinmektedir.
Yıllar süren savaş, yıkım, yer değiştirme ve Suriye'nin kuzeybatısındaki bölgeleri etkileyen nüfustaki demografik değişimin ardından, bu alanların tüm yatırım gerekliliklerini taşıması nedeniyle yatırım kabulü için verimli bir alan olarak değerlendirildiği söylenebilir. Ancak aynı zamanda kendisine yapılan yatırımların başarısını sınırlayan birçok sınırlama ve engelden de muzdariptir, ve yeni projesini açmak isteyen herhangi bir yatırımcıyı veya girişimciyi, yatırım kararının her adımını fiilen ve gerçekten incelemeye iten şey budur. Bu bölgedeki yatırımcıların çoğunun tam bilgi sahibi olmaması nedeniyle, uzmanlık merkezlerine olan gerçek ihtiyaç, bölgedeki yatırım haritasının ve yatırım fikri arayan her girişimcinin temel belirleyicisi olarak ortaya çıktı .
Şunu söyleyebiliriz: Bu merkezler, iş kuluçka merkezleri olarak adlandırılan şeye ulaşmak için temel çekirdek olabilir ve gerçek araçlar oldukları ve bilgileri tam doğruluk, şeffaflık ve dürüstlükle sunabildikleri için yatırımları çeken faktörlerdir.

Şunu da söylemek mümkündür: Araştırmanın problemi bir yandan Suriye'nin kuzeybatı bölgelerindeki yatırım ortamının belirsizliği, bir yandan da yatırım kararının zorluğu, öte yandan bölgedeki işgücü ve yatırım piyasasının, Suriye'nin kuzeybatısındaki tüm bölgeleri kapsayan birçok yatırıma ihtiyacı olduğu, ayrıca bölgede uzmanlık merkezlerinin bulunmaması ve birçok yatırımcının bölgede açılacak herhangi bir projeyle ilgili tavsiye verme ihtiyacı duymasıdır.

Dolayısıyla şunu söyleyebiliriz: Araştırma problemi, uzmanlık merkezlerinin yatırım kararı alma sürecinin başarısında oynadığı rolün bilinmesinde yatmaktadır.
Araştırmanın metodolojisi, araştırma probleminin çözümüne yardımcı olacak sonuçlara ve önerilere ulaşmak ve Suriye'nin kuzeybatısındaki bölgelerde yatırımların geliştirilmesinde faydalı olacak öneriler sunmak için tanımlayıcı ve analitik yaklaşıma dayalı bir çalışmaya dayanmaktadır.
Anahtar Kelimeler: uzmanlık merkezleri - karar verme - yatırım - girişimcilik - iş kuluçka merkezleri - yatırım karar verme.

أ-مقدمة:

يعدّ الاستثمار المحرك الأساسي لأي نمو اقتصادي في أي بلد، فهو الراعي الأساسي للتنمية وهو الراعي الأساسي للازدهار وهو المعيار الأساسي للاستقرار، وهذا ما دفع الحكومات الى العمل على تشجيع الاستثمار سواءً الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي كون أن الاستثمار هو ما يخلق المنتجات في السوق المحلية، وهو ما يخلق الفرص الوظيفية لمن يرغب، وهو ما يعمل على رفع المستوى العام الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

ولعل قرار الاستثمار من القرارات الصعبة التي تواجه أي صاحب رأس مال، ولهذا السبب هناك كثير من أصحاب الأموال يكونون مترددين كثيراً قبل أن يبدؤوا بأي استثمار، وأحياناً يحتاجون إلى جهود مالية وفكرية في سبيل الحصول على المعلومات التي يمكن أن تساعدهم في اختيار المجال الاستثماري المناسب والخيار الاستثماري المناسب، وخاصةً كون أن الاستثمارات في الوقت الراهن تواجه العديد من التحديات المتعلقة بكل ما تفرضه البيئة الخارجية من شروط على الاستثمارات ونوعيتها وأماكن تواجدها.

وتعدّ عملية صناعة القرار الاستثماري وما يحيط بها من مستلزمات من القضايا التي يتم التركيز عليها في الوقت الراهن، وخاصةً بعد فشل كثيرٍ من المشاريع الاستثمارية التي لم يتم دراستها مسبقاً، وهذا ما يؤكد على أن أصحاب الأموال يحتاجون قبل البدء باستثماراتهم إلى دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات.

وفي الوقت الراهن أصبحت مراكز الخبرة ومراكز صناعة ودراسة الجدوى الاقتصادية هي المصدر الأساسي لعملية صناعة القرارات الاستثمارية، كونها هي التي تقوم بتقديم الدراسات الفعلية للاستثمارات الجديدة، وتساعد المستثمر في عملية صناعة قراره الاستثماري.

ب-مشكلة البحث:

مع بداية الثورة السورية في عام ٢٠١١ وانتشار الأعمال العسكرية في كل المناطق في سورية، اختلت الخارطة الاستثمارية بسبب الأعمال العسكرية والاقتتال ضمن المدن الصناعية، وكما هو معروف اقتصادياً بأن رأس المال جبان ولا يذهب إلى الأماكن التي تشهد حالة أمنية غير مستقرة، ثم ما لبث الاستقرار النسبي يبدأ في المناطق المحررة في شمال وشمال غرب سورية، وهنا وجدت الحاجة إلى الاستثمار بسبب احتياجات المنطقة إلى العديد من الاستثمارات التي تعمل على

دفع عجلة تنمية هذه المناطق في كل مجالاتها، وانتشار المدن الصناعية في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون ورغبة من المستثمرين في البدء باستثماراتهم في هذه المناطق.

لكن ما يواجه المستثمرين وأصحاب الأموال من تحديات في عملية اختيار القرارات الاستثمارية الصحيحة التي تكون المنطقة بحاجة لها والتي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وتحقق ربحية للمستثمر، هذه التحديات هي اختيار القرار الاستثماري الصحيح. وكما هو معلوم أن القرار الاستثماري يحتاج الى دراسة جدوى اقتصادية له، وهذه الدراسة لا تكون صحيحة ومنهجية ومثمرة إلا إذا كانت في مراكز خبرة تمتلك المهارة في عملها، وتنجز دراسات جدوى ذات أهمية وصالحة للاستثمار في هذه المنطقة، وتكون من أرض الواقع المحلي وليست مبنية على ظروف غير مطابقة لواقع الاستثمار في هذه المناطق.

ومنه يمكننا القول بأن مشكلة البحث تكمن في التساؤل الآتي: هل لمراكز الخبرة دور في صناعة القرار الاستثماري في المناطق المحررة؟

وذلك من خلال تسليط الضوء على دور مراكز الخبرة في عملية صناعة القرار الاستثماري وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية للمستثمرين الراغبين بالاستثمار في المناطق المحررة وفي مدنها الصناعية. وما أهم التحديات التي تقف حاجزاً أمام هذه المراكز في مساعدة المستثمرين في دراسات الجدوى الاقتصادية؟ وما العوائق التي تمنع هذه المراكز من تحولها إلى حاضنات أعمال ومولدات أعمال من أجل تنمية المنطقة، وهناك بعض التساؤلات الفرعية للمشكلة:

١- ما المقصود بمراكز الخبرة؟
٢- ما التحديات التي تواجه الاستثمار الناشئ في المنطقة؟
٣- ما تحديات نجاح العمل في مراكز الخبرة؟
٤- ما عوامل نجاح مراكز الخبرة في صناعة القرار الاستثماري؟
٥- ما السبل الكفيلة لتفعيل دور مركز الخبرة في الأعمال الاستثمارية وصناعتها في المناطق المحررة؟

ج-أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية القرار الاستثماري وعملية صناعته، وخاصة في المناطق المحررة كون المنطقة بحاجة ماسة إلى عملية الاستثمار، ولكون الاستثمار الناجح يكون مبنياً على

أسس علمية منهجية، ولا تكون علمية هذه الأسس صحيحة إلا إذا كانت من مراكز خبرة تتمتع بقدرة كبيرة على الدراية بالاستثمار والخريطة الاستثمارية في المناطق المحررة.

د-أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- التعرف على مراكز الخبرة ودورها في الحياة الاستثمارية.
٢- التعرف على عملية صناعة القرار الاستثماري والعوامل المساعدة على إنجاح هذه الصناعة.
٣- إبراز دور مراكز الخبرة في عملية اختيار الاستثمار الصحيح وخاصة بما يتناسب مع المناطق المحررة.

هـ-منهجية البحث:

يقوم البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على المراجع العلمية ذات الصلة التي تناولت متغيرات البحث، وكذلك الأمر دراسة حالة في مناطق شمال سورية من أجل الإجابة عن تساؤلات البحث والوصول إلى النتائج والتوصيات.

ل- الدراسات السابقة:

١- الأسعد طارق (٢٠١٢) ، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاتر السياسة والقانون، مجلة دفاتر السياسة والقانون – جامعة قاصدي مرباح ورقلة:

يسعى هذا البحث إلى دراسة دور مراكز الفكر أو الدراسات (Think Tanks) الخاصة في مجال البحث العلمي من الناحية النظرية كإطار عام، مع إعطاء بعض التركيز لهذا الدور على الحالة أو البيئة العربية. ويتناول دراسة هذا الدور من خلال منظور العلوم الاجتماعية بشكل عام، ومنظور جماعة العلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية بشكل خاص. وقد لجأت هذه الدراسة إلى أسلوب مسح العديد من الأدبيات الغربية التي تناولت دراسة مراكز البحث وصناعة الفكر وأدوارها في هذه المجتمعات، كما لجأ الباحث إلى الاستفادة من الممارسة والتجربة العملية التي عاشها في هذا المجال، لمدة خبرة تزيد عن خمسة عشر عاماً في مجال إدارة مراكز البحوث والدراسات والمشاريع البحثية. أيضاً، لجأ الباحث إلى استخدام عملية مقارنة بين أدوار ومهام المراكز البحثية في العالم العربي عموماً مع المراكز الغربية؛ للتعرف على طبيعة هذه الأدوار

والمهام، وكيفية تأثيرها في رسم السياسات العامة أو صناعة القرار. وقد قدمت الدراسة في الختام تحليلاً لأهم المعوقات والتحديات التي تواجه فعالية ودور المراكز البحثية في العالم العربي.

٢- سعد سالم غانم (٢٠١٧) دور الاستشراف بالمستقبل في ترشيد عمليات صنع واتخاذ القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية على البنوك التجارية في العراق). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الاستشراف بالمستقبل في ترشيد عمليات صنع واتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية العراقية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لهذا الغرض، واعتمد قائمة الاستقصاء أداةً رئيسة لجمع البيانات، إضافةً إلى المقابلة الشخصية لبعض الإدارات العليا ورؤساء الأقسام في البنوك التجارية، وبلغ حجم المجتمع (١٩٩٧)، وبلغت عينة الدراسة (٣١٢)، بنسبة استرداد (٨٥٪)، كما تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) كحزمة إحصائية لإدخال ومعالجة وتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط بين الاستشراف بالمستقبل والقرارات الاستثمارية بنسبة متوسطة على الرغم من معنوية التأثير، فضلاً عن تقارب قيم الوسط الحسابي العام للاستشراف بالمستقبل لعينة الدراسة.

أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة: إعطاء المزيد من الاهتمام بطبيعة العلاقة التي تربط بين الاستشراف بالمستقبل ودورها في ترشيد عمليات صنع واتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية العراقية، والسعي لتعزيز ورفع مستوى مهارات وخبرات الإدارة في البنوك التجارية محل الدراسة.

٣- بورباح سلمى (٢٠١١) دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة دراسة حالة لمركزا الاقتصاد المطبق من أجل التنمية في الجزائر ١٩٨٥-٢٠٠٩:

تناولت هذه الدراسة السياسات العامة، وفيها مدخل نظري عن تعريفها ومراحلها وصانعيها وأهم نظرياتها، ثم تطرقت إلى مراكز الدراسات والأبحاث من تعريفها، وتنشئتها، وأنواعها وأهم مصادر تمويلها، ومن ثم الحديث عن كيفيات ووسائل تأثير مراكز الدراسات والأبحاث وأهم العوائق التي تواجهها، ومن ثم طرح طرق ووسائل من أجل تفعيل دورها في صنع السياسات العامة، وفي الفصل الرابع تم التطرق إلى مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية بالحديث عن إطاره

التنظيمي، ومن ثم تحليل دوره في عملية صنع السياسات العامة في الجزائر، وأخيراً طرح طرق واقتراح حلول لتفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع السياسات العامة في الجزائر .

٤- هند عبد الأمير أحمد (٢٠١٢) الاستغلال الأمثل للخارطة الاستثمارية (دراسة حالة في هيئة استثمار بابل):

تهدف الدراسة إلى اعتماد أساليب التحليل للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المثلى التي تستغل مساحات الخارطة الاستثمارية بشكل أمثل، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات منها أن هيئة الاستثمار في محافظة بابل بحاجة إلى الاطلاع على الأساليب العلمية في التحليل، واعتماد ما هو مناسب لها لأجل المفاضلة بين بدائل الاستثمار لاختيار ما يناسب ويحقق الاستغلال الأمثل للخارطة الاستثمارية، استناداً إلى أساليب المنهج الكمي (استخدام التحليل الإحصائي ، برمجيات الحاسوب)، واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات، وكان من أهمها ضرورة أن تعتمد هيئة الاستثمار في بابل ما توصلت إليه نتائج الاستبانات الإحصائية التي توضح ما المعايير التي ينبغي أن يركز عليها عند المفاضلة بين الفرص الاستثمارية.

5-Ľubica Lesáková (2012) **The Role of Business Incubators in Supporting the SME Start-up ,** Acta Polytechnica Hungarica, Vol. 9, No. 3.

تناولت هذه الدراسة مجموعة من العوامل التي تحدد مدى ونجاح ريادة الأعمال، وتوصلت لنتائج منها أن هذه العوامل لها أبعاد مثل البعد المحلي، والمتمثل بمجموعة من العمليات والمبادرات التي يتم تصميمها محلياً، وكون ريادة الأعمال محلية ستكون أيضاً الحاضنات محلية، وهناك عوامل خارجية تتعلق بكثير من العوامل خارج نطاق الدولة، ويعد دور حاضنات الأعمال هو تسريع التطوير الناجح لشركات ريادة الأعمال من خلال مجموعة من موارد وخدمات دعم الأعمال، التي تطورها وتديرها الحاضنة ويتم تقديمها في الحاضنة ومن خلال شبكة اتصالاتها، وكان الهدف الرئيس من المقال هو تقديم دور الحاضنات كوسيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- Adhia Ika Wahyuni, (2022), Startup Characteristics and The Role of Business Incubators in Indonesia, Vol. 8 No. 2 (2022): IJBE, Vol. 8 No. 2, May.

تحدثت هذه الدراسة عن التطور الذي شهدته قطاعات ريادة الأعمال في إندونيسيا، وقد أجريت هذه الدراسة للتعرف على نماذج الشركات الناشئة وخدمات حاضنات الأعمال التي تضم ٩٩٢ شركة ناشئة و٢٣ حاضنة أعمال في إندونيسيا، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن الشركات الناشئة ذات

النموذج المستقل تهيمن على الأعمال التجارية في إندونيسيا، بملكية خاصة ومن السكان الأصليين، أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال في إندونيسيا، فقد قدمت خدمات أساسية لخلق الاستدامة من ريادة الأعمال التكنولوجية.

ص-الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم مراكز الخبرة:

تعدّ الخبرة العملية في عملية الاستثمار وعملية صناعته من الطاقة التي لا يمكن الاستهانة بها، والتي تحقق لمن يمتلكها كثيراً من النتائج الإيجابية، التي تحقق له أفضلية على غيره، وخاصةً في ظل التغيرات السريعة في كافة مناحي الحياة العامة في أي بلد، فكيف إذا كانت الخبرة العلمية أساساً تعتمد عليه المجتمعات في كل متطلبات الحياة.

وتعرف الخبرة العلمية بأنها الدراية الكاملة المبنية على الأسس العلمية في مجال علمي يمكن أن يسهم في تطوير هذا المجال إن كان بالإمكان تطبيقها على أرض الواقع.

ومراكز الخبرة أو بيوت الخبرة هي مراكز بحثية وعلمية وعملية متخصصة بعدة جوانب تهدف الى تقديم خدمات الاستشارات العلمية والعملية في مختلف المجالات.

ونظراً لأهمية دور الخبرة فقد قامت الحكومات في أغلب الدول بإحداث عددٍ من مراكز الخبرة والمراكز العلمية التخصصية في مجالات العلوم والتقانة والاقتصاد ودراسات الجدوى وغيرها من التخصصات التي تحتاجها عملية التنمية في هذه البلدان. وتهدف هذه المراكز للقيام بالدراسات التي تحتاجها هذه الحكومات والتي تسهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي قد تواجه هذه الحكومات أو قد تكون هذه الدراسات قادرة على الوصول إلى استثمار أمثل لفرصة متاحة لم تتمكن الجهات ذات الصلة بأن تستثمرها لولا ما تقدمه هذه المراكز.

وتتشكل هذه المراكز بهيئة مراكز متخصصة بكل جانب من الجوانب، وقد تكون ذات طابع خاص يمكن أن تكون بمنزلة حاضنات أعمال تقدم الاستشارة والدعم المهني الذي يمكن أن يسهم في نجاح العملية الاستثمارية.

تقوم هذه المراكز بإجراء عددٍ من الدراسات والأبحاث العملية والعلمية التي يحتاجها المجتمع، وتقوم مراكز الخبرة بإجراء البحوث العلمية والدراسات الخاصة بأي جانب بناءً على احتياجات مختلف قطاعات المجتمع، سواءٌ أكانت بمنزلة مبادرة منها لوضع حلول لمشكلة ما يعاني المجتمع منها، أو

يعاني منها قطاع معين، وفي حالتنا مثل حالة القطاع الاستثماري، أو بناءً على طلب قطاع ما لأجل التوصل إلى حلول وتوصيات مناسبة، وأهم ما تقدمه مراكز الخبرة دراسات الجدوى الاقتصادية للأفكار الاستثمارية التي يتقدم بها المستثمرون ولمعرفة الأفكار الصحيحة، والتي يمكن تطبيقها من الأفكار التي من الصعب تطبيقها أو تكون ذات ربحية قليلة للمجتمع أو للمستثمر.

وبما أن الاستثمار هو متطلب أساسي لمتطلبات التنمية في كل البلدان هذا ما دفع الحكومات إلى تسهيل عمل أي مركز يسهم في تنشيط الاستثمار، ولعل مراكز الخبرة تعدّ من المراكز التي تسهم في زيادة الاستثمار وخاصة الاستثمار الناجح المبني على دراسات جدوى اقتصادية فعالة وتقنية.

وتعدّ مراكز الخبرة أداة خامة لدعم ونمو الاستثمار في كل المنطقة، وذلك من خلال تطوير وتنمية المشروعات الاستثمارية التي يحتاجها المجتمع والتي تحقق ربحية اجتماعية ومالية للمجتمع.

ثانياً: المقومات الأساسية لنجاح مراكز الخبرة في عملها:

تتمثل المتطلبات والمستلزمات الأساسية للنهوض بمراكز الخبرة بكل مما يأتي:

١- الاعتماد القانوني:

تعدّ الخدمات التي تقدم من مراكز الخبرة من المراكز المتنوعة والمتجددة والمتباينة، وهذا ما يجعلها غير محددة معالم المخرجات من هذه المراكز، ولعل هذه الخدمات إن لم تتبلور في نطاق محدد ستكون غير قادرة على الاستمرار وغير قادرة على أن تعطي النتائج الصحيحة.

وتكون عملية الاعتماد القانوني لهذه المراكز من قبل الحكومات أو من قبل الجهات العامة المسيطرة على أرض الواقع بحيث تأخذ الشرعية القانونية، وتأخذ المجال الذي يساعدها في إنجاز أعمالها، ويمكن أن يأخذ هذا الاعتماد شكل إلزام أي مستثمر أو أي شخص يرغب في الاستثمار أو القيام بأي عمل ذي طابع اقتصادي أو اجتماعي بأن يقوم بتقديم نموذج معتمد من قبل مراكز الخبرة التي تسهم في تقديم الخدمات اللازمة له.

٢- الاعتماد الجماهيري:

يعدّ الجمهور بمنزلة المحدد الأساسي لقبول أي عمل ضمن نطاق إقامته، وبما أن مراكز الخبرة تعدّ من المراكز الاجتماعية التي يقوم على إنشائها مجموعة من المختصين في مجالات مختلفة فإن هذه المراكز لن تنجح إلا إذا قام المجتمع باعتماد هذه المراكز كعامل أساسي في

نجاح الأحداث الجديدة في المنطقة، وعلى رأسها القطاع الاستثماري الذي يحتاج إلى دراسات جدوى مقبولة اجتماعياً واستثمارياً.

٣- الاعتماد المالي:

ويكون هذا الاعتماد من خلال القبول بأن تكون الخدمات التي تقدمها هذه المراكز ذات طبيعة مالية، وبالتالي يجب على المهتمين أو من يحتاجون لخدمات هذه المراكز بأن يقوموا بالدفع المالي مقابل هذه الخدمات، وهذا ما يحقق استمرارية لبقاء هذه المراكز ولخدماتها.

٤- الكفاءة والدراية العلمية والعملية:

بما أن مخرجات هذه المراكز ذات طبيعة عامة ونتائج نجاحها ستؤثر على المجتمع أو نتائج فشلها ستكون خطيرة وكارثية على المجتمع وعلى القطاعات التي استفادت من مخرجات هذه المراكز، فإنه يلزم أن يكون الكادر المكون لهذه المراكز كادراً متخصصاً بكل الجوانب الفنية أو الجوانب التي تحتاجها هذه المخرجات.

ثالثاً: معايير نجاح مراكز الخبرة في عملها:

يقاس مدى نجاح مراكز الخبرة في عملها من خلال تحقيقها لمجموعة من المعايير، وهي:

١- عدد المستفيدين من هذه المراكز: حيث إنه كلما زاد عدد المستفيدين من خدمات هذه المراكز سيؤدي ذلك إلى تحقيق منفعة لهم بالدرجة الأولى، وسيحقق حافزاً للقائمين على هذه المراكز بالعمل الجاد والبحث عن أي طرق تسهم في زيادة وتطور هذه المراكز، من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة أو الأساليب الحديثة التي تتطلبها الحياة العامة في البلد.

٢- نسبة النجاح التي تحققت نتيجة استخدام مخرجات هذه المراكز: أي شخص أو منظمة استخدم مخرجات هذه المراكز وحقق مشروعه الذي اعتمد فيه على هذا المركز نجاحاً كبيراً وواضحاً سيكون ذلك دافعاً لبقية المنظمات أو الأشخاص في الاعتماد على هذه المراكز في جميع الأعمال التي يمكن أن يقوموا بها مستقبلاً، وذلك رغبة منهم من الاستفادة من خبرات هذه المراكز أو في حصد ثمار العمل الصحيح المعتمد لهم.

٣- تنوع المخرجات التي تقدمها هذه المراكز: كل مراكز الخبرة تقوم بتقديم خدمات عامة متنوعة في كافة المجالات وكافة التخصصات الحياتية، وإذا كانت هذه المخرجات محصورة في جانب واحد ضيق أو جوانب محددة ستكون دائرة الاهتمام لهذه المراكز ضيقة ولن تفيد

المجتمع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه، وهذا يعني أن أي مركز خبرة لا ينوع خبراته ومخرجاته لن يؤدي إلى انتشاره بشكل اجتماعي.

٤- القبول المجتمعي لخدمات هذه المراكز: مراكز الخبرة كغيرها من الجهات أو المنظمات إن لم يكن هناك قبول مجتمعي لها يسمح لها بالعمل فيه فلن تنجح وتزدهر، ومن واقع الحال وحسب ما هو معلوم بأن المجتمع هو من يحدد المنظمات التي يمكن أن تعمل وتنشط فيه في مجالات متنوعة.

٥- عدد المراكز في المنطقة الواحدة ومعدل الزيادة في هذه المراكز: لكل عمل جديد أو فكرة عمل إبداعي ستكون في بداية عهدها قليلة العدد وتكون مركزة في أماكن محددة أو في مكان واحد، ولكن مع مرور الزمن واعتماد المجتمع على الخبرات التي تقدم من هذه المراكز سيؤدي بالنتيجة إلى زيادة عدد هذه المراكز كونها تمثل دوراً وظيفياً مهماً ومربحاً للقائمين عليه. وأي منطقة لا تحتوي على مراكز خبرة ستكون غير قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها من البيئات الخارجية لفقدان الخبرات اللازمة.

رابعاً: صناعة القرار الاستثماري:

تعدّ صناعة القرار الاستثماري، المعروفة أيضاً بصناعة الاستثمار في المشاريع الناشئة، من أهم القطاعات الاقتصادية الحديثة التي تشهد نمواً متزايداً في العالم هذه الأيام، ويمثل الاستثمار عاملاً مهماً في توفير التمويل والموارد اللازمة لتنمية أي مجتمع وهو سبب تطور وتقدم المجتمعات والدول.

يهدف الاستثمار إلى تحقيق العائد المالي وتحسين المستقبل المالي للقائمين عليه، وتعد العائدات المالية هدفاً أساسياً للمستثمرين، حيث يسعون لزيادة قيمة أصولهم وتحقيق نمو مالي. إضافةً إلى ذلك، توفير تكوين ثروة وتحقيق دخل إضافي للمستثمرين عبر توفير فرص للاستثمار أي منطقة من المناطق.

تحظى الاستثمارات أيضاً بفوائد عديدة أخرى، حيث يمكن للمستثمرين تحقيق التنوع في مصادر الدخل عن طريق توزيع استثماراتهم على مجموعة متنوعة من الأصول، كما يمكن للاستثمار أن يسهم في توفير الاستقرار المالي على المدى الطويل وتحقيق أهداف مالية شخصية مثل تعليم الأطفال أو التقاعد المبكر. وإضافةً إلى ذلك، يسهم الاستثمار في تهيئة الفرص للمشروعات الناشئة ودعم الابتكار والنمو الاقتصادي.

وصناعة الاستثمار مثلها مثل أي قضية مهمة لا يمكن أن تكون بسيطة أو يمكن اتخاذ القرار الاستثماري فيها بسهولة ويسر، وإنما تحتاج عملية اتخاذ القرار الاستثماري إلى عملية صناعة متكاملة بكل جوانبها، وتكون خطوات صناعة القرار الاستثماري كما يأتي:

١- تحديد الفرصة الاستثمارية:

الفرصة الاستثمارية (ميشيل سعيد سويدان ،٢٠١٥): هي أي مجال يمكن أن يكون مطرحاً لتطبيق فكرة استثمارية في المستقبل، وإن عدم استغلالها سيؤدي إلى خسارة الأرباح من هذه المطرح.

وكما أن المشكلة الاستثمارية تحتاج إلى حلول يمكننا القول بأن الفرصة الاستثمارية تحتاج الى اكتشاف وتحديد، وإن أي مستثمر لا يكون قادراً على تحديد الفرصة الاستثمارية التي ستكون مربحة أو اقتصادية بالمعنى العام له، سيكون غير قادر على الاستثمار، وإن قام بعملية استثمار فستكون غير معتمدة على أسس علمية وبالتالي ستكون فاشلة بنسبة كبيرة.

ويكون تحديد الفرصة الاستثمارية من خلال أشخاص قادرين على دراسة الظروف الموجودة في المنطقة والتنبؤ في الظروف التي من الممكن أن تطرأ خلال المستقبل، والتي يمكن أن تؤدي الى تقليل من عوائد الاستثمار أو عدم جدوى الاستثمار.

٢- جمع البيانات اللازمة للاستثمار والبيانات المرافقة لعملية تحديد الفرصة الاستثمارية:

البيانات الاستثمارية هي أي بيانات يمكن الاعتماد عليها في حالة رغب المستثمر في افتتاح أعماله الجديدة، وفي كثير من الحالات وفي بعض الدول أو الحكومات تقوم بعض المراكز العلمية أو المراكز المتخصصة في عملية حفظ وتبويب هذه البيانات أو محاولة توليد هذه البيانات من خلال الأبحاث والدراسات التي يقومون بها من خلال الفريق المختص في هذه المراكز.

٣- تحليل البيانات الاستثمارية:

يعاني كثيرون من الراغبين بالاستثمار من ضعف في عملية تحليل البيانات الاستثمارية، وهذا ما يعني فشلهم في الوصول إلى عملية إيجاد بديل استثماري مربح بالنسبة لهم.

وإن هناك مراكز متخصصة بعملية تحليل البيانات وإيجاد البدائل الاستثمارية المناسبة لكل عمل أو لكل مجال استثماري.

٤- إيجاد البدائل الاستثمارية:

تكون النتيجة الصحيحة لعملية تحليل البدائل الاستثمارية هي إيجاد مجموعة من البدائل التي من الممكن أن تؤدي الى تحقيق الأهداف التي يطمح لها المستثمر، والتي من الممكن أن تحقق استثماراً أمثل للفرصة الاستثمارية الموجودة، والتي قام المستثمر بالتعاون مع جهات ومراكز متخصصة بتحديدها.

وكلما كانت البدائل أكثر كانت هناك فرصة كبيرة لتجنب الخسائر في هذا القطاعات، لكون هذه البدائل مبنية على أسس علمية وعملية صحيحة.

٥- اختيار البديل الاستثماري الأمثل:

والبديل الاستثماري الأمثل هو البديل الذي يحقق أهداف المستثمر من جهة وأهداف المجتمع واحتياجاته وتطلعاته من جهة أخرى، ولا يكون البديل الاستثماري أمثل ما لم يحاول التقريب بين أهداف المجتمع وأهداف المستثمر.

٦- تطبيق البديل الاستثماري على أرض الواقع ومتابعته وتقييمه وتقويمه:

بعد أن حددنا البديل الاستثماري المناسب، وقام المستثمر بتطبيقه يمكن أن ينصدم ببعض المعيقات التي تحول دون الوصول إلى الهدف من هذا الاستثمار، والتي سبق وأن قدمها المستثمر في بداية عملية دراسة القرار الاستثماري، وهنا تكمن الحاجة إلى ضرورة وجود جهة داعمة وراعية لعملية تطبيق الاستثمار، ولديها القدرة الكاملة والدراية الكبيرة في مكان تطبيق الاستثمار من أجل تقليل من المخاطر التي قد تواجه عملية تطبيق البديل الاستثماري.

ومن هذا المنطلق تكون الحاجة ماسة إلى وجود حاضنات أعمال تقوم على تقديم الأفكار الاستثمارية المناسبة ومساندة المستثمر والأخذ بيده منذ لحظة التفكير بالمشروع الاستثماري إلى لحظة الانطلاق وجني الأرباح من هذا الاستثمار.

وبما أن كل العمليات الاستثمارية في أي مكان تمر بالخطوات السابقة فيجب الاهتمام بكل خطوة من هذه الخطوات، وعدم إهمال أي جانب أو أي شيء يمكنه أن يحد من إمكانية الوصول إلى البديل الاستثماري الذي يحقق الأهداف التي يطمح لها المستثمر والمجتمع على حدٍّ سواء.

ولعل حاضنات الأعمال تعدّ بالوقت الراهن هي الثورة الحقيقية في مجال إدارة الاعمال وتطبيقاتها وفي عمليات تقديم الدراسات الاقتصادية والاستثمارية التي تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع وأهداف المستثمرين في آن واحد.

ويمكننا القول بأن مراكز الخبرة هي النواة الأساسية التي يمكن أن تنطلق منها مراكز حاضنات الأعمال ومراكز صنع القرارات في كافة النواحي.

خامساً: علاقة مراكز الخبرة في عمليات صنع القرار الاستثماري:

من خلال الشرح السابق يمكننا القول بأن القرار الاستثماري وعملية صناعته تحتاج إلى جهود كبيرة لا يستطيع المستثمر أو من يقوم بالاستثمار القيام بها بمفرده، وبما أن مراكز الخبرة تقوم على تقديم خدماتها في كل المجالات، ولما كان مجال الاستثمار هو من المجالات المربحة والتي تعطي عائداً مادياً جيداً يمكن أن يؤدي إلى رواج عمل مراكز الخبرة، يمكننا القول بأن مراكز الخبرة يمكنها أن تكون هي المحرك الأساسي لأي عملية استثمارية حيث إنها تقدم بشكلٍ خاص للمستثمرين الخدمات الآتية:

١- توفير دراسة الجدوى الاقتصادية المتكاملة حول أي فرصة أو مجال استثماري مناسب في المنطقة.
٢- توفير الوقت اللازم لأي مستثمر كون المستثمر لا يملك الوقت الكافي للدراسة والبحث عن جوانب نجاح العملية الاستثمارية في بعض المناطق.
٣- توفير بيانات صحيحة من واقع المنطقة خاصةً إن كانت هذه المراكز موجودة في هذه المناطق وبالتالي حققت أهدافاً تنموية للمجتمع.
٤- توفير إحصائيات للمرحلة المستقبلية من خلال الدراسات الاستشرافية المناسبة لكل جانب من جوانب الاستثمار.

سادساً: مراكز الخبرة ومراكز الأبحاث:

تعدّ مراكز الدراسات التي تتبع بشكل عام للجامعات والمؤسسات البحثية التي تأخذ الصفة العمومية، مراكز بحثية تعنى بتقديم الخدمات البحثية للباحثين والأكاديميين في مختلف المجالات وأغلب أعمال هذه المراكز هي أعمال بحثية عامة، أو أنها تقدم أبحاثاً ذات طبيعة تخصصية، لكن دون التدخل المباشر من قبل هذه المراكز في تنفيذ الدراسات التي يقوم بها هؤلاء الباحثون.

لكن قد تقوم هذه المراكز بتقديم دراسات يمكن أن تطبق بشكل فعلي وتقدمها إلى مستثمرين أو أشخاص قادرين على ترجمة هذه الأبحاث والدراسات إلى واقع عملي وتحويل الفكرة إلى واقع.

لكن مراكز الخبرة تعدّ مراكز تقنية بشكل كامل، وتعتمد أيضاً على الدراسات التي تقدمها المراكز العلمية ومراكز الدراسات.

سابعاً: أهداف مراكز الخبرة في مجال صناعة القرار الاستثماري: تهدف مراكز الخبرة في مجال صناعة القرارات الاستثمارية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- توعية المستثمرين بالأفكار الخلاقة والمبدعة التي يمكن أن تكون استثماراً ناجحاً وميزة تنافسية للمستفيد أو للمستثمر في المستقبل.
٢- المساعدة في وضع خطط المشروعات الاستثمارية التي تقوم بدراستها.
٣- تقديم المقترحات المناسبة لكل جزئية من جزئيات عملية الاستثمار.
٤- متابعة الاستثمار "إن أمكن ذلك" من خلال إعطاء الصلاحيات لها، كون دور ومراكز الخبرة متكونة من مختصين بكل جوانب الحياة.
٥- تقديم المشورات الفنية في كل تفصيلات الاستثمار.
٦- تقديم الاستشارات القانونية حول القضايا الاستثمارية التي تقوم بدراستها ومساعدة المستثمر في عملية تجاوز أو الابتعاد عن أي مخالفات قانونية.
٧- تلبية احتياجات المجتمع من خلال توفير الاستثمارات المناسبة.

ثامناً: مراكز الخبرة في المناطق المحررة والعملية الاستثمارية:

تعدّ مناطق شمال سورية وشمال غرب سورية من المناطق التي تأثرت بشكل كبير بالحرب الدائرة في سورية منذ العام ٢٠١١، وهذا ما أكدته الخريطة الاستثمارية التي تبين بأنه تكاد المنطقة في الفترة الماضية شبه معطلة من الناحية الاستثمارية باستثناء بعض المناطق أو بعض الاستثمارات التي لاقت رواجاً في تلك الفترة.

ومع استقرار الحال وبدء انتشار المدن الصناعية في كل المناطق المحررة يمكننا القول بأن الاستثمار ينظر إلى هذه المنطقة على أنها أرض خصبة للاستثمار، ولا يوجد ما يمنع الاستثمار فيها، ولكنه يتأثر بالأحداث المتغيرة التي تحدث على الأرض، لكن بالمجمل يمكن القول إنه في الوقت الراهن بأن الاستثمار قد بدأ يزداد بشكل متزايد وواضح للعيان.

وبما أن المنطقة في الشمال السوري تمثل خزاناً بشرياً كبيراً ويحتاج إلى كثيرٍ من المنتجات والخدمات التي تكون مرغوبة بالنسبة لكثير من المواطنين، وهذا ما دفع الحاجة إلى إحداث بعض مراكز الخبرة التي تؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين أو للراغبين بعملية الاستثمار في المنطقة.

لكن بالمجمل يمكن أن تكون هذه المراكز قليلة جداً عن الحد المسموح به أو الذي يضمن الوصول إلى عمليات صناعة استثمار صحيحة واتخاذ القرارات الاستثمارية التي تحقق ربحية اجتماعية من طرف وربحية اقتصادية ومالية للمستثمرين من جهة أخرى.

ومما سبق يمكن القول بأنه لا يمكن أن يكون هناك عملية صناعة قرار استثماري صحيح ما لم تك هناك جهود تساعد في عملية الصناعة هذه، وتكمن هذه الجهود في مراكز الخبرة في المنطقة نفسها.

ض- حالة مراكز الخبرة في المناطق المحررة وصناعة القرار الاستثماري فيها:

لا يخفى على أي باحث أو ناشط في المجال الاستثماري من جهة أو في مجال البحث العلمي ودراسات الجدوى من جهة أخرى الواقع الذي تعيشه المناطق المحررة، والمتمثل في الواقع الاجتماعي الصعب نتيجة لاعتبار هذه المناطق خزاناً بشرياً يحتوي على كم كبير من السكان يعيشون في مناطق محدودة المساحة الجغرافية.

ولكن خلال الفترة الأخيرة أصبح هناك اتجاه لدى السكان ولدى القائمين على إدارة هذه المنطقة والمستثمرين المحليين أو المستثمرين الراغبين في الاستثمار في هذه المنطقة بأن تكون هناك استثمارات تحقق استقراراً في المنطقة من الناحية الاجتماعية ومن الناحية الاقتصادية.

من خلال انتشار المدن الصناعية في هذه المناطق، وخاصة في الباب وفي مارع وفي أعزاز وفي الراعي وفي جرابلس، ومن الممكن أن يتم زيادة هذه المدن الصناعية وأن تحتوي هذه المدن على عدد كبير من الاستثمارات التي حققت فرص عمل لأكثر من ٢٠ ألف شخص بشكل مباشر، ويستفيد منها أكثر من ٥٠ ألف شخص مستفيد بشكل غير مباشر.

وتعاني هذه المناطق من عديد من التحديات التي تتمحور في عدم وجود مؤسسات مالية "بنوك" في المناطق الصناعية، إضافة إلى صعوبات التصدير وتصريف المنتجات لهذه المشروعات.

هذا ومن جهة أخرى ومن خلال البحث عن مراكز خبرة يمكن أن تكون بمنزلة مراكز خبرة ودعم لعملية الاستثمار في المنطقة، فإنه يمكن القول بأن المنطقة تكاد لا تحتوي على أي مركز متخصص بهذه المجال، وهذا الأمر مبرر في الوقت الحالي كون المنطقة لا تزال قيد التطوير والبناء والتنمية.

ولعل المراكز المتوفرة والتي يمكن اعتبارها مراكز خبرة يعتمد عليها المستثمرون أو صانعو القرارات من أجل اتخاذ القرار المناسب هي مراكز دراسات أو مراكز بحثية تابعة للجامعات

الموجودة في المنطقة، والتي تحتوي على مجموعة من الأكاديميين والمتخصصين في مجالات متنوعة تتطلبها سوق العمل والسوق الاستثمارية في المنطقة.

ع- دراسة الحالة والاجابة عن تساؤلات البحث:

نظراً لقلة عدد المراكز التي يمكن أن نعدّها مراكز خبرة في منطقة الدراسة، واقتصارها كما أسلفنا على مراكز الدراسات التابعة للجامعات الموجودة في المنطقة، فقد قام الباحث بإجراء مقابلات مع عدد من الأشخاص العاملين في هذه المراكز، وخاصة ممن لديهم إلمام كبير في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية وتحليل وتقييم الاستثمارات.

كانت عدد المقابلات التي أجراها الباحث هي ٨ مقابلات تم الاعتماد في عملية جمع البيانات على أسلوب الأسئلة المفتوحة، والتي تدور حولها مشكلة الدراسة، وتم تحليل هذه البيانات بأسلوب التحليل النوعي وباستخدام أسلوب ما يسمى بالنظرية المجذرة، والتي تعرف على أنها إجراء نوعي منظم يستخدم لبناء نظرية فرضية، الغرض منها شرح عملية أو فعل أو تفاعل حول موضوع تفصيلي وفي مستوى مفاهيمي واسع، حيث تمثل النظرية المجذرة منهجية منتظمة وأداة مهمة للتحليل في المنهج النوعي، كونها تعتمد على الاستقراء والمقابلات الميدانية، والتحليل العملي للبيانات التي قام الباحث بجمعها، ومن ثم استنباط مجموعة من الفئات والتصنيفات التي ترتبط، فيما بينها بعلاقات تشكل إطاراً متكاملاً لتفسير ظاهرة ما أو التنبؤ بها، ومن خلال ذلك يتوصل الباحث إلى الإطار عبر جمع البيانات النوعية والتعامل معها، بطريقة منظمة، واستنباط المفاهيم الموجودة في البيانات النوعية التي قام بجمعها.

أما بالنسبة لتساؤلات البحث وتحليلها فكانت كما يأتي:

$-ما مراكز الخبرة؟ وما اعمالها؟ وما دورها في المجتمع والحياة الاقتصادية فيه؟

كانت الإجابات بشكل شبه كامل تؤكد على أن مراكز الخبرة هي مراكز بحثية علمية تخصصية تقوم بتقديم خدماتها بشكل استشاري لكل المستفيدين والراغبين في التعامل معها، وتتضمن مراكز الخبرة مجموعة من المختصين في جوانب علمية وعملية تسهم مهاراتهم وخبراتهم في تطبيق أي جانب يمكن أن يؤدي بدوره إلى تحقيق أهداف محددة من قبل المستفيدين. ويمكن أن تعدّ مراكز الدراسات في الجامعات الموجودة في المنطقة مراكز خبرة كونها معتمدة بشكل أساسي على هذه الخبرات.

وهذا ما أكده المشارك p2 بقوله" **مراكز الدراسات والبحث العلمي في جامعات المحرر هي مراكز خبرة حقيقية ومن أرض الواقع**".

وحول الأعمال التي تقوم بها هذه المراكز أكد أغلبية المشاركين في المقابلات على أن أعمال مراكز الخبرة الأساسية هي تلبية احتياجات المجتمع، من خلال أي عمل يطلب إجراء دراسة حوله مثل دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الإحصائية والدراسات المسحية والدراسات الطبية والتنموية حول بعض القضايا التي تهم المجتمع.

وهذا ما أكد عليه المشارك p5 بقوله" **عمل مراكز الخبرة تقديم كل ما يحتاجه المجتمع من خدمات بحثية**".

أما فيما يتعلق بدورها في المجتمع والحياة الاقتصادية فيه: فقد أكد أغلبية المشاركين في المقابلات بأن دور المراكز هو دور محرك ومحفز ومطبق لأي فكرة استثمارية أو اجتماعية تهدف إلى تحقيق الرفاهية المجتمعية من جهة، وتحقيق التنمية العامة والاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وأن الحياة الاقتصادية لا يمكن أن تنمو وتزدهر مالم تك هناك مراكز بحثية ودور خبرة ومراكز تمثل حاضنات أعمال تقدم المشورة الاقتصادية لكل مستثمر ولكل راغب في الاستثمار.

وهذا ما أكد عليه المشارك p4 بقوله "**مراكز الخبرة هي مراكز إبداعية ومراكز توليد أفكار استثمارية للجميع**".

$- ما التحديات التي تواجه الاستثمار الناشئ في المنطقة؟

كانت معظم الإجابات ممن تم إجراء المقابلة معهم على أن التحديات التي تواجه الاستثمار الناشئ في المنطقة المحررة تكمن فيما يأتي:

١- ضعف العملية الإدارية للمنطقة وعدم وجود جهة واحدة مؤثرة بشكل فعال على الخريطة الاستثمارية في المنطقة بشكل كامل، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى ضعف التدفق الاستثماري إلى هذه المناطق، ولكن إن استطاعت المجالس المحلية والجهات الحكومية توحيد وجهات النظر من الناحية الإدارية سيؤدي ذلك إلى تحقيق استقرار إداري ومنه سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات في المدن الصناعية.

وهذا ما أكد عليه المشارك p6 بقوله "**إن أي نجاح استثماري يجب أن يتحقق من خلال النجاح الإداري للمنطقة**".

٢- ضعف الاستقرار الأمني للمنطقة، وهذا متطلب أساسي لعملية الاستثمار كون رأس المال جباناً، ولا يأتي إلى المناطق التي تحدث فيها اضطرابات أمنية، وكلما كانت الاضطرابات الأمنية بحدودها الصغيرة كانت الخارطة الاستثمارية تزداد وتتوسع.

وهذا ما أكد عليه المشارك p2 بقوله "**طالما رأس المال جبان فلن يأتي إلا إن توفرت لديه عوامل الاستقرار الأمني**".

٣- الظروف السياسية الخارجية:

حيث أكد أغلبية المشاركين بأن استقرار البيئة السياسية يعدّ المحور الأساسي للاستقرار في المنطقة، وخاصة كون المنطقة قد خرجت من حالة صراع شديد على اختلاف الجهات التي سيطرت عليها.

وأكد المشارك p7 على ذلك بقوله "**إن حدث وإن استقرت المنطقة سياسياً ستستقر المنطقة وتزدهر اقتصادياً**".

٤- المحددات الجمركية وسياسات التصدير:

حيث أكد أغلبية المشاركين بأن المحددات الجمركية والإجراءات المتعلقة بعملية تصريف المنتجات وشهادات المنشأ والسماح بعمليات الترانزيت هي من الأمور التي يجب أن تكون مجالاً للبحث والدراسة، وخاصة كونها من المحددات الأساسية التي يقوم عليها نجاح أي عملية استثمار في المنطقة، فلو سمح للمستثمرين بالتصدير ستكون هناك إمكانية للتوسع في المشاريع الاستثمارية، وستكون الخارطة الاستثمارية في المنطقة قد ازدادت من حيث الكم والنوع.

وكذلك الأمر بالنسبة لسياسات التصدير وإجراءات منح إذن التصدير.

وهذا ما أكد عليه المشارك p8 بقوله: "**إن فتح باب التصدير سيكون هذا سبب في زيادة الاستثمارات**".

$ ما تحديات نجاح العمل في مراكز الخبرة؟

أكد معظم المشاركين في المقابلات بأن مراكز الخبرة ستنجح إن بنيت بشكل صحيح ومدروس واحتوت على قائمين عليها فعالين ومتدربين، ويحملون خبرات يمكن أن تكون مبادرة لكل ما هو جديد في عالم الأعمال وريادة الأعمال.

وإن التحديات التي تواجه نجاح العمل في مراكز الخبرة حسب ما اقترحه المشاركون هي:

١- تحديات مالية.
٢- تحديات علمية (خبرة أكاديمية أو خبرة عملية).
٣- تحديات تسويقية للأعمال التي يقومون بها.
٤- تحديات اجتماعية، وهي تزول بشكل تدريجي بسبب حاجة المجتمع لهذه المراكز.

وهذا ما أكده المشارك p7 بقوله: "**لو توفرت المهارة العلمية والسيولة المالية للمركز البحثي ومراكز الخبرة سيحقق نجاحاً قوياً وسيكون للمركز نتائج اجتماعية جيدة**".

$- ما عوامل نجاح مراكز الخبرة في صناعة القرار الاستثماري؟

أكد معظم من تمت مقابلتهم بأن مراكز الخبرة إن كانت تمتلك الدرايا العلمية والعملية ستنجح في صناعة القرار الاستثماري.

فالقرار الاستثماري يعتمد على أمرين أساسيين، أولاً صدق البيانات التي تبنى عليه القرارات، وحداثة هذه القرارات وملامستها للواقع فلن تنجح المنظمات أو أي مستثمر ما لم تكن قراراته مبنية على المعطيات التي يوفرها المجتمع، وقامت مراكز الدراسات والأبحاث ومراكز الخبرة في بلورتها وتفنيدها.

وهذا ما أكده المشارك p3 بقوله: "**عوامل نجاح مراكز الخبرة في صناعة الاستثمار يكمن في أن قرار الاستثمار هو قرار من صنع مراكز الخبرة**".

$- ما السبل الكفيلة لتفعيل دور مركز الخبرة في الأعمال الاستثمارية وصناعتها في المناطق المحررة؟

أكد أغلب المشاركين في إجاباتهم حول هذا السؤال أن السبل الكفيلة لتفعيل مراكز الخبرة في الأعمال الاستثمارية وصناعتها في المناطق المحررة يكمن في:

١- مساندة الجامعات والمراكز العلمية المتخصصة في علوم الاستثمار في دعم مراكز الخبرة.
٢- توفير اعتبار قانوني لهذه المراكز يكون بمنزلة اعتراف بأنها موجودة، وهذا يعني إعطاءها الحق في إبداء الرأي في كل الاستثمارات.
٣- توزيع هذه المراكز على كافة المناطق المحررة، وتكون قريبة من مراكز صنع القرار الاستثماري.

وهذا ما أكد عليه المشارك p8 بقوله: "**إن أعطينا اعترافاً للمراكز العلمية التخصصية سيؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**".

ل – نتائج البحث:

مما سبق يمكننا التوصل إلى النتائج الآتية:

١- مراكز الخبرة مراكز حيوية ومن متطلبات التنمية المستقبلية في مناطق شمال وشمال غرب سورية.
٢- مراكز الخبرة قليلة وتعاني كل المناطق من نقص في عددها.
٣- مراكز الخبرة هي مراكز ذات خدمات عامة، ولا يمكن إهمال دورها في تحقيق الرفاه الاجتماعي.
٤- مراكز الخبرة هي مراكز صناعة القرار الاستثماري إن تم إعطاؤها كافة الصلاحيات اللازمة لتطبيق مخرجاتها.
٥- تعاني مراكز الخبرة من نقص في القوة الإلزامية في تطبيق مخرجاتها.

م- توصيات البحث:

يوصي الباحث بما يأتي:

١- اهتمام الجهات الحكومية بمراكز الخبرة على اعتبارها مراكز صناعة القرار بالاستثمار والحياة الاقتصادية في المنطقة.
٢- زيادة عدد مراكز الدراسات ومراكز الخبرة من أجل تحقيق رفاه اجتماعي عام بسبب الأعمال التي تقوم بها هذه المراكز.
٣- إجراء دراسات مستقبلية من أجل تحويل هذه المراكز إلى مراكز لحاضنات الأعمال من أجل توليد الأفكار الريادية للمجتمع وتطويره.

المراجع:

١-ميشيل سعيد سويدان (٢٠١٥) أثر الفرص الاستثمارية على هيكل رأس المال دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عَمَّان للأوراق المالية، الدوريات المصرية Volume 35, Issue 1, June 2015

٢-سعد سالم غانم (٢٠١٧) دور الاستشراف بالمستقبل في ترشيد عمليات صنع واتخاذ القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية على البنوك التجارية في العراق). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.

٣- بورباح سلمى (٢٠١١) دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة دراسة حالة لمركز الاقتصاد المطبق من أجل التنمية في الجزائر ١٩٨٥-٢٠٠٩ كلية العلوم السياسية والإعلام: جامعة الجزائر.

٤-الأسعد طارق (٢٠١٢) ، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاتر السياسة والقانون، مجلة دفاتر السياسة والقانون – جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

٥-هند عبد الأمير احمد (٢٠١٢) الاستغلال الأمثل للخارطة الاستثمارية (دراسة حالة في هيئة استثمار بابل) مجلة جامعة بابل. العدد ٢٠.

6-Ľubica Lesáková (2012) **The Role of Business Incubators in Supporting the SME Start-up**, Acta Polytechnica Hungarica, Vol. 9, No. 3.

7-Adhia Ika Wahyuni, (2022), **Startup Characteristics and The Role of Business Incubators in Indonesia**, Vol. 8 No. 2 (2022): IJBE, Vol. 8 No. 2, May.